



عقد قرض تسهيلات مصرفية ائتمانية (اعتماد مالي في حساب جاري مدين)

..... : إسم العميل
..... : رقم الحساب
..... : الفرع

بنك عمان العربي (ش.م.ع.م)

عقد قرض / تسهيلات مصرفية ائتمانية

"اعتماد مالي في حساب جاري مدين عام"

"بين"

بنك عمان العربي (ش.م.ع.م) / فرع (ويشار إليه فيما بعد "البنك")
والعميل (ويشار إليه فيما بعد "العميل")
والكفيل (ويشار إليه فيما بعد «الكفيل»)
تم الرضا والاتفاق بين الطرفين الموقعين على هذا العقد على ما يلي :-

1) التسهيلات المصرفية :-

يسجل تحت حساب رقم

عمولة	تأمين	فائدة	الحد المصرح به		نوع التسهيلات
			بالارقام	بالكلمات	
					جاري مدين
					جاري مدين / مستندي إيصالات الأمانة
					أوراق تجارية للخصم
					أوراق تجارية للقبول
					إعتمادات مستندية
					كفالات

(2) الالتزامات المستحقة :

يقر العميل بأن التزاماته المستحقة حالياً والقائمة للبنك هي كما يلي وإنها جزء من هذا العقد:-

الرصيد بتاريخ		الالتزامات المستحقة والقائمة
بالارقام	بالكلمات	
		جاري مدين
		جاري مدين / مستندي إيصالات الأمانة
		أوراق تجارية مخصصة
		أوراق تجارية مقبولة
		إعتمادات مستندية
		كفالات

(3) الفوائد :-

أ- يتقاضى البنك نسبة الفائدة المذكورة بالجدول وبما يتفق مع تعليمات البنك المركزي العماني والتي تترتب على الرصيد المدين اليومي للحساب وتقيد على حساب العميل شهرياً ، ويحق للبنك إرسال إشعار خطي للعميل بزيادة أو تخفيض سعر الفائدة اعتباراً من تاريخ الإشعار

أو التاريخ المحدد بالإشعار وبما يتفق مع تعليمات البنك المركزي العماني ، وفي جميع الأحوال تعتبر الفائدة جزءاً لا يتجزأ ومكماً للدين.

ب- من المتفق عليه أن أية مبالغ أو أقساط أو دفعات تسدد بالحساب يجب أن تستخدم أولاً لسداد الفوائد المستحقة ، وبما تبقى بعد ذلك لتسديد رصيد الدين الأصلي.

4) تاريخ الاستحقاق ونطاق العقد :-

تستحق التسهيلات اللمنوحة كاملة عند أول طلب للبنك ، ويمكن تجديدها بموافقة البنك الكتابية، وفي هذه الحالة تكون (التجديدات وإعادة الجدولة والإضافات والتمديدات والتعديلات خاضعة لأحكام هذا العقد بكافة بنوده ، وتسري على العميل و/أو الكفيل اللذين وافقا عليها مسبقاً ، كما تسري عليهم جميع الشروط العامة التي تخضع لها جميع الحسابات والتي أطلعوا عليها مسبقاً عند توقيع هذا العقد ، إلى أن يؤكد البنك كتابة بأن مجموع الدفعات المستحقة على العميل للبنك قد تم سدادها بالكامل ، وأن جميع الالتزامات والمسئوليات الأخرى على العميل و/أو الكفيل تجاه البنك قد تمت تأديتها بالكامل ، ولم يعد للبنك أي مطالبة تجاه العميل والكفيل.

5) الكشوفات :-

أ- يرسل البنك كشوفات شهرية بالحسابات إلى العميل ، فإذا لم يستلم البنك منه احتجاجاً كتابياً خلال شهر واحد من تاريخ إرسال البنك للكشف ، يعتبر الكشف المرسل صحيحاً وغير قابل للنقص ، كما أن إرسال الإشعار إلى العميل يعتبر كأنه مرسل للكفيل.

ب- يقر العميل بأن البنك غير مسؤول في حالة عدم استلامه لكشف حسابه لأي شهر وبأنه مسؤول كلية ولوحده عن عدم المطالبة بالكشف ، وله أن يطلب الكشف من البنك عن طريق طلب كتابي يقر باستلامه مدير البنك أو من يقوم مقامه.

6) الانهاء من قبل البنك وصلاحيته:-

أ- يحق للبنك في أي وقت وكما يرى مناسباً وبدون إعطاء أي سبب أن ينهي هذا الاتفاق و/أو أن يجمد الحساب و/أو أن يطلب من العميل و/أو الكفيل تسديد كافة الأموال المستحقة عليه / عليهم بالوقت المحدد في الإشعار ، وقد وافق العميل والكفيل على منح البنك كامل الحرية في تحويل حقوقه والتزاماته أو أي جزء منها لمن يشاء وفي أي وقت ، أما العميل والكفيل فليس لهما هذا الحق إلا بموافقة كتابية مسبقة من البنك.

ب- يحق للبنك خصم أي مبلغ من حسابات العميل / الكفيل تلقائياً وقيده على حساباتهم لاسترداد المصروفات التي يتحملها نتيجة عدم وفائهم بأي من بنود هذا العقد كرسوم التقاضي (سواء كا البنك مدع أو مدعى عليه) وأتعى المحامين، والخبراء، ونفقات الاعلان، والنشر، التقييم، التثمين، الإشعارات، الإنذارات، التعويض، التأمين، وفروق سعر الصرف للحوالات، وأية مصروفات ورسوم وتكاليف ونفقات أخرى لهذه الغاية، أو ناشئة عنها بما في ذلك تعويض البنك عن جميع الخسائر، التكاليف، المطالبات، الأضرار والدعاوي وأية مصاريف مهما كان نوعها أو أطرافها والتي يتكبدها أو يتحملها البنك أو احتسبت عليه أو يتم اللجوء إليها بسبب أو نتيجة للقرض والتسهيلات المصرفية أو لعلاقتها به، وتعتبر جزءاً لا يتجزأ وكوحد واحدة، ودون حاجة الى حكم قضائي بذلك.

ج- إذا تخلف العميل عن تسديد أي جزء من التزاماته تجاه البنك بتاريخ الاستحقاق أو في الوقت المحدد من قبل البنك يكون ملزماً بدفع غرامة تأخير قدرها — % سنوياً أو بالنسبة التي يحددها البنك في أي وقت من الأوقات إلى أن يسدد التزاماته كاملة، وتصبح هذه الفائدة جزءاً من الدين الأصلي شهرياً وتحتسب الغرامة من تاريخ مطالبة البنك، وبغض النظر عن أية مبالغ مهما كانت نوعها موجودة لدى البنك بأي شكل من الأشكال أودعها المقترض أو تم إيداعها نيابة عنه، سواء كانت سابقة أو لاحقة لمطالبة البنك للمدين بسداد كامل مديونيته.

د- يحتفظ البنك بحقه في رفض أي سحب أو طلب لاستخدام التسهيلات المصرفية، إذا كان ذلك السحب سيؤدي إلى تجاوز قيمة التسهيلات الممنوحة والمتفق عليها وبحدودها المذكورة في البند رقم (1)، إلا أنه يحق للبنك وحسب خياره المطلق أن يجيز تجاوز الحدود المتفق عليها دون المساس بمسؤولية العميل والكفيل في التسديد، وتخضع هذه الزيادة / التجاوز لبنود وشروط هذا العقد وتعتبر جزءاً لا يتجزأ منه.

(7) الضمان والامتياز والتفويض:-

أ- بالإضافة إلى ودون المساس بأي حق قانوني بالمقاصة للبنك، وعملاً بالمادة (346) من قانون التجارة رقم 90/55 وتعديلاته يوافق العميل والكفيل صراحة على أن تعتبر جميع حسابات العميل المفتوحة أو سيفتحها فيما بعد بجميع أشكالها وأنواعها، وفي أي فرع من فروع البنك، وبأية عملة كانت، تشكل حساباً مدمجاً واحداً موحداً، بحيث تكون ضامنه بعضها البعض الآخر، ومن ضمنها التأمينات النقدية التي تخضع لأحكام المقاصة وليس لأحكام الرهن أو الكفالة، ويكون للبنك الحق في المقاصة بين جميع الأرصدة المدينة

والدائنة، وإن أي ضمان يقدمه العميل و/أو الكفيل بخصوص أي حساب يعتبر مقدما وقابلا للاستعمال، وواجب النفاذ لصالح البنك لضمان تحصيل كامل الرصيد المستحق والحال الدفع للبنك في أي وقت من ذلك الحساب المدمج أو المنفرد أو أي جزء منه ، وأن البنك مفوض من قبل العميل والكفيل بممارسة هذا الحق بصورة تلقائية، ومطلقة وغير قابلة للنقض.

ب- يتعهد العميل بتقديم جميع دفاتره التجارية و أوراقه ومراسلاته الصادرة والواردة التي يحتفظ بها بموجب المادة (28) من قانون التجارة رقم 90/55 وتعديلاته إلى البنك وكذلك أية وثائق أخرى أو معلومات يعتبرها البنك بناء على تقديره واختياره ضرورية لغرض الرقابة على الوضع المالي للعميل و صرفه للتسهيلات المصرفية أو أي جزء منها، وأن يزود البنك بصور طبق الأصل عنها في أي وقت يراه البنك مناسبا تحت طائلة المسؤولية، كما يلتزم العميل ويتعهد بأنه قادر على الوفاء بالتزاماته وأنه لم يتوقف عن سداد أي من ديونه لغرض المادة (609) من قانون التجارة المذكور أعلاه. ومن أجل هذه الغاية ، فقد تعهد العميل / الكفيل بالإفصاح عن أية التزامات مالية أخرى قد تكون مترتبة عليهم تجاه البنك أو أي بنك أو دائن آخر ، وحجم هذه الديون ومبالغها ضماناتها تحت طائلة المسؤولية، والسداد الفوري للدين.

ج- من المفهوم والمتفق عليه أنه ما دام هذا العقد ساري المفعول وخلال مدة التسهيلات أو أي جزء منها. وإلى أن يتم تسديد كامل الدين وجميع المبالغ المترتبة لصالح البنك بالكامل، يكون للبنك رهن تجاري مطلق بموجب المواد 271 لغاية 231 من قانون التجارة رقم 90/55 على جميع وأي أموال تخض العميل و/أو الكفيل من مبالغ وعقارات وبضائع ومستندات قانونية وسندات وأسهم تجارية ومعادن نفسية سواء كانت عملة مسكوكة أو غير ذلك، وأية موجودات قد تكون في حيازة البنك أو تحت اشرافه أو سيطرته (أو لدى أي فرع من فروع أيهما كانت بأية صفة كانت) أو تسلم له أو تودع أو تسجل باسم أي منهما أو باسمهما معا، وذلك ضمانا لأية مبالغ أو التزامات مستحقة أو مترتبة الآن أو تستحق أو تترتب فيما بعد على العميل و/أو الكفيل تحت أي صفة أو مسمى، وسواء كان منفردا أو مشتركا مع شخص طبيعي أو اعتباري (وتشمل كلمة بنك لعرض هذه الفقرة فروع بنك عمان العربي في السلطنة ومجموعة البنك العربي).

د- كما يتعهد العميل بتوقيع جميع الأوراق والوثائق والمستندات، واتخاذ جميع الاجراءات اللازمة من أجل تسجيل ذلك الرهن العقاري ورهن الأسهم لدى الدوائر والجهات

المختصة وكذلك الرهن التجاري لدى أمانة السجل التجاري طبقا للمادة (219) من قانون التجارة المشار إليه و/أو أمانة السجل المختصة وفقا لمقتضى الحال.

وبناء عليه يفوض كل من العميل والكفيل البنك تفويضا مطلقا وغير قابل للنقض بالتصرف بجميع أو بعض الأموال المذكورة أعلاه أو بيعها بالطريقة التي يراها مناسبة وبالسعر الذي يراه مناسباً دون الحاجة إلى سبق الإشعار أو الإنذار وبدون الرجوع إلى العميل و/أو الكفيل لأخذ موافقتهم أو موافقة أي مهما المسبقة وبدون مراجعة المحاكم للحصول على إذن أو أمر بالبيع ، ويقيد البنك حصيلة البيع في الحساب، تسديدا جزئيا أو كليا للالتزامات القائمة على العميل و/أو الكفيل والمسحقة لصالح البنك.

هـ- إذا تم تسديد أية دفعة للبنك بموجب هذا العقد أو بموجب شروط أي ضمانات مقدمة للبنك أو تم تحصيلها من قبل البنك بموجب المادة (610) من قانون التجارة رقم 90/55 وتعديلاته أو لغير ذلك من الأسباب (يكون كشف الحساب الصادر عن البنك ملزما ونهائيا للعميل) فإن تلك الدفعة المسددة والمحصلة لن تخفض أو تسقط اية مسؤولية على العميل و/أو الكفيل تجاه البنك بموجب هذا العقد، وتصبح جميع الأموال مستحقة وواجبة السداد فوراً، ولن يشكل أي ابراء كلي أو جزئي من البنك للعميل من تلك الدفعة / الدفعات المسددة أو المحصلة تصبح من ضمن التزامات العميل تجاه البنك، وذلك بالإضافة إلى جميع الفوائد والنفقات التي تكبدها البنك في سبيل استيفاء حقوقه من العميل و/أو كفلائه .

(8) القيود والسجلات:-

أ- يقر العميل بأن دفاتر البنك وقيوده وكشوفه وحساباته بجميع أشكالها تعتبر بينة قاطعة لإثبات المبالغ المستحقة بموجب هذا العقد، وتحديدًا يتخلى عن أي حق له في الاعتراض على صحة هذه الدفاتر والقيود إلا كما هو محدد في المادة (5) أعلاه ويجوز للبنك أن يصدر شهادة عن مقدار الدين وهذه الشهادة تكون البرهان الوحيد والقاطع والغير قابل للنقض عن هذه المبالغ.

ب- يتنازل العميل والكفيل عن حقهما سلفا في طلب تعيين محاسب أو أي خبير أو خلافه عند نظر النزاع أمام المحاكم وقران سلفا بصحة قيود وسجلات البنك وكشوفه على النحو المتقدم.

(9) مخالفة القانون :

أ- إذا تبين أن واحد أو أكثر من نصوص هذا العقد يخالف القانون، فإن هذه المخالفة لا تبطل نصوص العقد الأخرى التي تبقى سارية ونافاذة.

لن يشكل أي حذف أو تأخير أو إخفاق أو فشل من جانب البنك في ممارسة أي حق أو صلاحية أو امتياز تنازلا عن ذلك الحق أو الصلاحية أو الامتياز، كما أن أي ممارسة جزئية أو منفردة لأي حق من حقوق البنك أو امتياز أو صلاحية لاتعني بأي حال من الأحوال تنازلا من البنك عن ممارسة باقي حقوقه أو امتيازاته أو صلاحيته حتى استيفاء جميع مستحقاته كاملة.

(10) تعديل السجلات التجارية :-

أ- يكون هذا العقد بجميع شروطه ملزما للعميل والكفيل بغض النظر عن أي دمج أو تعديل في الملكية أو في الإدارة أو سجلات العميل التجارية كليا أو جزئيا بما في ذلك العناوين ، وأسماء المفوضيين بالتوقيع، أو أي أمر آخر قد يؤثر على التزامات العميل أو عمله أو رأسماله أو ربحيته ، ويجب على العميل تزويد البنك بنسخة مصدقة من بيانات سجله التجاري وأي مستند يقدمه للجهات المختصة عند تقديمه، ومن المفهوم والمتفق عليه أن ذلك الدمج أو التعديل لن يلزم البنك بأي شكل من الأشكال بدون موافقته الكتابية، كما يلتزم العميل بأن يزود البنك كذلك بنسخ من الميزانية العمومية والحسابات المدققة الدورية، وذلك خلال مدة لا تتعدى أربعة شهور من تاريخ انتهاء السنة المالية له.

ب- إذا تبين أن الشخص الذي وقع هذا العقد باسم العميل أو نيابة عنه غير مخول بذلك، فإن ذلك لا يعفي العميل من مسؤوليته تجاه البنك فضلا عن ان مسؤولية الكفيل المنصوص عليها في هذا العقد تبقى قائمة وملزمة له تجاه البنك.

ج- بالرغم من وجود أي نص قانوني مخالف، فإن العميل و/ أو الكفيل قد وافق على تحمل المسؤولية الكاملة عن نتائج أي سحب يجري بموجب أوراق دفتر الشيكات الصادر له من البنك، وتكون المحكمة هي الجهة المختصة للفصل بمدى بذل العميل / الكفيل عناية الرجل العادي في المحافظة على دفتر الشيكات.

(11) الإعلانات والتعبير :-

أ- يعتبر أن العميل استلم وعلم بأي طلب أو إنذار أو إعلان من البنك بعد (10) عشرة أيام من إرساله بالبريد العادي أو سلم باليد لأي من العناوين المذكورة في المادة (12) سواء تم التسليم الفعلي أم لا. كما يعتبر العميل في حكم انه استلم تلك الإشعارات أو الإعلانات بالإعلان عنها في صحيفة محلية يومية واحدة، أو على لوحة الإعلانات بمباني البنك أو سلمت باليد أو بأي وسيلة أخرى.

ب- يتنازل الكفيل صراحة عن ضرورة اشعار البنك له عن اية تعديلات بالزيادة أو النقصان قد تطرأ على بنود هذا العقد يتم الاتفاق عليها بين البنك والعميل من وقت إلى آخر.

ج- تشمل عبارة العميل الكفيل أينما وردت في هذا العقد والعكس صحيح.

د- في حالة وجود أي اختلاف بين النص العربي والإنجليزي يؤخذ بالنص او المعنى العربي.

هـ- كلما اقتضى السياق ذلك ، فإن الكلمات التي ترد بصيغة المفرد تشمل الجمع والعكس صحيح.

(12) العناوين :-

العناوين التالية تستمر نافذة لجميع الأغراض بما في ذلك الإعلان عن الدعاوي إلى العميل و/أو الكفيل إلى أن يبلغ البنك بأي تغيير كتابيا بالبريد المسجل أو بتسليم الكتاب مباشرة لمدير البنك / الفرع باليد والتأشير عليه بالاستلام من قبلهم:

أن عنوان العميل البريدي هو : ص.ب : _____ الرمز البريدي : _____

وعنوانه _____ المكاني هو: _____

رقم المنزل/الشقة : _____ رقم البناية : _____

رقم السكنية : _____ رقم / اسم الشارع : _____

المدينة / الولاية : _____ هاتف رقم : _____ / _____

أن عنوان الكفيل البريدي هو : ص.ب : _____ الرمز البريدي : _____

وعنوانه _____ المكاني هو: _____

رقم المنزل/الشقة : _____ رقم البناية : _____

رقم السكنية : _____ رقم / اسم الشارع : _____

المدينة / الولاية : _____ هاتف رقم : _____ / _____

13) القانون المطبق والمحكمة المختصة :-

في حالة نشوء نزاع تطبق القوانين السارية المفعول في سلطنة عمان بما فيها تعليمات البنك المركزي العماني، بشأن كل ما لم يرد به نص في هذا العقد، وينعقد الاختصاص القضائي لمحاكم مسقط دون غيرها من المحاكم في سلطنة عمان، غير أنه يجوز للبنك فقط إن شاء إقامة الدعاوي أمام جهات قضائية في أي مكان بسلطنة عمان و/أو أية دولة أخرى، أو أي اختصاص قضائي يقيم العميل و/أو الكفيل ضمن اختصاصها أو تتواجد فيها أي من ممتلكاته أو أصوله.

14) كفالة تجارية بالتكافل والتضامن :-

بموجب هذا العقد يضمن الكفيل للبنك بصفة مطلقة وغير قابلة للنقض وغير مشروطة السداد الفوري لأي مبلغ مستحق على العميل (بما في ذلك التجديدات ، التمديدات والتعديلات ، إعادة جدولة للدين والإضافات، دونما الحاجة للحصول على توقيعه على العقود اللاحقة) والفائدة وأية أتعاب أو نفقات أو مصاريف تستحق على العميل إلى البنك ، كيفما ووقتما نشأت أو اكتسبت. وبهذا يتنازل الكفيل عن القيام بأي إجراء، أو احتجاج أو إنذار أو مطالبة أو تصرف ، في حالة التقصير من جانب العميل فيما يتعلق بأي من هذه الديون والالتزامات ، بما في ذلك تنازله عن الحق في مطالبة البنك بإقامة الدعوى ضد العميل أو تجريده من أمواله. كما يتنازل الكفيل صراحة عما يكون له من حقوق تحت المادة (246) من قانون التجارة رقم 90/55 وأي مواد أخرى ذات صلة.

كما يوافق الكفيل / الكفلاء على أن كفالاته/ كفالتهم هذه تضامنية تجارية فيما بين الكفلاء أنفسهم منفردين ومجتمعين ، ويلتزم كل منهم بسداد كامل الالتزامات المترتبة والتي ستترتب للبنك، متكافلين ومتضامنين مع العميل، والبنك مخير في المطالبة، إن شاء طالب العميل ، وإن شاء طالب الكفيل، ومطالبته لأحدهما لا تسقط حقه في المطالبة الآخر، فبعد مطالبته أحدهما له أن يطالب الآخر وله أن يطالبهما معاً، وذلك حتى سداد كامل الدين وفوائده. وأية رسوم أو نفقات أخرى بموجب هذا العقد.

(15) الإفصاح عن التسهيلات :-

بالرغم من وجود أي شرط أو نص أو عرف مخالف يقر العميل بأنه قد أعطى البنك مقدما إذنا عاما مطلقا غير قابل للنقض، للإفصاح لأي طرف ثالث عن أية معلومات تتعلق بالتزاماته والتسهيلات الممنوحة، سواء كان ذلك جزئيا أو كليا ، بشكل مباشر أو غير مباشر ، في أي وقت من الأوقات ، شفاهة أو كتابة، وذلك لكل من يطالب ذلك من شخص أو أشخاص طبيعة أو اعتبارية وسواء كانوا من القطاع الخاص أو القطاع العام ، أو القطاع المختلط إذا كانت طبيعة عملهم تستلزم ذلك أو كانت من ضمن الجهات المصرح لها بذلك من البنك المركزي العماني أو وفقا لما يراه البنك مناسبا، دون أن يعتبر ذلك إخلالا من البنك.

16 يصرح كل من العميل والكفيل أن كل واحد منهما قد قرأ هذا العقد والشروط العامة التي تخضع لها جميع الحسابات قبل أن يوقعه وأنه فهمه واستوعبه وأنه وافق على كل محتوياته ويلتزم بما ورد فيه التزاما كاملا لا رجوع عنه وغير قابل للنقض.

17 يرجى العمل على تزويدنا بالبيانات المالية الحديثة المدققة / كشف أملاك مدقق (لتسهيلات الأفراد) لكم خلال مدة أقصاها 4 أشهر من نهاية السنة المالية حيث أن عدم الإلتزام بذلك سوف يترتب عليه إلغاء التسهيلات الممنوحة لكم اعتبارا من نهاية دوام آخر يوم من المهلة أعلاه. وفي هذه الحالة سوف لن يتم السماح باستخدام هذه التسهيلات بأي شكل من الأشكال ولحين تزويدنا بالميزانية المدققة.

تحريرا في هذا اليوم _____ الواقع _____ من شهر _____ لسنة _____

الكفيل بالتكافل والتضامن	العميل	البنك